حوكمة مرفق التعليم العالي في ظل تفعيل مبدأ الشفافية الإدارية

Governance of higher education facilities in light of activating the principle of administrative transparency

عريب محمد[1] *، قعموسي هواري [2]

[1] مخبر الدراسات القانونية، جامعة تيارت، الجزائر،

mohamed.arib@univ-tiaret.dz

[2] مخبر الدراسات القانونية، جامعة تيارت، الجزائر،

Houari.kaamoussi@univ.tiaret.com

تاريخ الإرسال: 2024/03/15 تاريخ القبول: 2024/05/23 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

اكتسى موضوع حوكمة مرفق التعليم العالي أهمية بالغة لدى رجال السياسة والقانون، ومجالا واسعا لكتابات الفقهاء والمفكرين باعتباره أسلوب التغيير والإصلاح الإداري والتنظيمي الداعم لسبل عصرنة القطاع، ومواكبة التطورات التي شهدتها جل الجامعات في العالم في ظل تداعيات الحوكمة والتكنولوجيات الحديثة.

وسنحاول من خلال دراستنا لهذا الموضوع التطرق للإطار المفاهيمي لعناصر الدراسة والمتعلقة بمفهومي الحوكمة ومبدأ الشفافية الإدارية، وتسليط الضوء على أهم الأطر القانونية والمؤسساتية الداعمة لمبدأ الشفافية الإدارية، فضلا عن التركيز على التشريعات الناظمة لمبدأ الشفافية الإدارية في الجزائر، مع الإشارة إلى بيان العلاقة بين الشفافية الإدارية بحوكمة مرفق التعليم العالي.

وقد توصلنا إلى أن ممارسة الشفافية الإدارية حقق جملة من الآثار الايجابية التي تشكل الأبعاد الحقيقية لحوكمة مرفق التعليم العالي على الرغم من قصور التشريعات الداعمة والمكرسة لمبدأ الشفافية ونظام الحوكمة، وضعف حلقة استخدام التكنولوجيات الرقمية، والوعي بأهمية الشفافية الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الشفافية الإدارية، الفساد والإصلاح الإداري، المساءلة، مرفق التعليم العالي

Abstract:

The issue of governance of the higher education facility has gained great importance among politicians and jurists, and has been widely used in the writings of jurists and thinkers, as it is a method of administrative and organizational change and reform that supports ways to modernize the sector and keep pace with the

developments witnessed by most universities in the world in light of the repercussions of governance and modern technologies.

Through our study of this topic, we will attempt to address the conceptual framework of the elements of the study related to the concepts of governance and the principle of administrative transparency, and to shed light on the most important legal and institutional frameworks that support the principle of administrative transparency, as well as focusing on the legislation regulating the principle of administrative transparency in Algeria, with reference to a statement of the relationship between administrative transparency Governance of higher education facility.

We have concluded that the practice of administrative transparency has achieved a number of positive effects that constitute the true dimensions of the governance of a higher education facility, despite the shortcomings of legislation supporting and devoting the principle of transparency and the governance system, the weakness of the use of digital technologies, and awareness of the importance of administrative transparency.

Key words: Governance, administrative transparency, corruption and administrative reform, accountability, higher education facility

* المؤلف المراسل

مقدمة:

لقد شهد العقد الأخير لنهاية القرن الماضي وبادرة القرن الحالي ظهور الحوكمة كأسلوب جديد لنمط التسيير الإداري للمنظمات، حيث أصبح انتهاج هذا الأسلوب غاية في الأهمية لما له من دور فعال في رسم السياسات وهندسة دولة القانون، ودعم اللامركزية الإدارية.

أضحت الحوكمة آلية للتغيير والإصلاح الإداري في الوهلة الأولى في مجال المال والأعمال نتيجة الاختلالات التي عصفت بكبريات الشركات الأمريكية والأسيوية لا سيما تلك التي هزت كيان شركة " ارنون" للطاقة وشركة "وورد كوم" للاتصالات بالولايات الأمريكية بفعل الممارسات غير القانونية اللاأخلاقية، وعدم توفر مؤشرات مرجعية للإفصاح والشفافية حيث تعالت الصيحات إلى وجوب تبني نظام الحوكمة كنهج جديد وفاعل وبديل للممارسات التقليدية، في جميع المرافق العمومية وسرعان ما بات مطلب الحكمانية أكثر المطالب إلحاحا من طرف الدول خاصة الدول النامية المتطلعة لبناء مؤسسات عصرية في إطار الإدارة الذكية .

يعتبر مرفق التعليم العالي من أهم مرتكزات التنمية لما يتميز به من وظائف تجاوزت أبعادها التدريس والتعليم إلى أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، وعملت جميع الدول على تبني نظام الحوكمة في التسيير الإداري لمرفق التعليم العالي وبالموازاة مع ذالك أخذت الجزائر على عاتقها ضرورة الإسراع في تبني أسلوب

الحوكمة كنظام فلسفي جديد على المستوى التطبيقي والفكري من شأنه ضمان الإدماج السليم لمحتوى مضمونه، أبعاده ومبادئه في ثنايا الجوانب الإدارية والمالية والبشرية، بهدف عصرنة مرفق التعليم العالي وبعث معالم حداثته بما يتماشى والتطورات التي شهدتها جل الجامعات والمعاهد الدولية ، تحقيقا لتطلعات المنظور السياسي للدولة القائم على جعل مرفق التعليم العالي صنيعا للمعرفة وآلية لدفع دواليب الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

يرتكز نظام حوكمة مرفق التعليم العالي على مجموعة من المبادئ الأساسية ولعل أهمها مبدأ الشفافية حيث تقوم هذه الأخير على حرية تدفق المعلومات ووضعها في متناول جميع الفاعلين في مرفق التعليم العالي، على أن تستثمر تلك المعلومات بما يحقق التنمية الإدارية والتنظيمية لمرفق التعليم العالي، والتي تنعكس إيجابا على عصرنة المرفق وحداثته وجودة البحث العلمي والإنتاج المعرفي.

أهمية الدراسة: يعد موضوع الحوكمة والشفافية الإدارية من أهم المواضيع التي لاقت اهتمام المجتمع الدولي نظرا لدور الفاعل لمبدأ للشفافية في بلوغ الطريق نحو التنمية والإصلاح الإداري ومحاربة الفساد في وسط منظومة التعليم العالي وتحقيق النزاهة والاستقامة وتعزيز أطر الرقابة، من خلال الآليات المؤسساتية والقانونية الدولية والوطنية المسخرة والدور الفاعل للمجتمع المدني.

أهداف الدراسة: يسعى الباحثان من خلال موضوع البحث إلى التطرق لدراسة العناصر التالية:

- تسليط الضوء على مفهوم حوكمة مرفق التعليم العالي، مع الإشارة لأهم المبادئ والأهداف المتوخاة.
- التعرض لمفهوم الشفافية الإدارية لمرفق التعليم العالي وعلاقتها، مقتضياتها ومجالات قياس مستوياتها.
- إبراز أهم الآليات القانونية والمؤسساتية الدولية والوطنية الموكلة بعملية تنفيذ وتطبيق مبدأ الشفافية الإدارية.
- بيان علاقة مبدأ الشفافية الإدارية بحوكمة مرفق التعليم العالي.

وعليه فإن الإشكالية التي تثار في هذا الصدد: **فيما تتمثل أهم الآليات المؤسساتية والقانونية الداعمة للشفافية الإدارية ؟ وما علاقتها بحوكمة مرفق التعليم العالي؟**

وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة، اتبعنا المنهج الوصفي للتطرق لإبراز أهم المفاهيم الأساسية للدراسة، يتخلله المنهج التحليلي من خلال القيام بتحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع .

وتبعا لذلك قمنا بتقسيم الدراسة البحثية إلى مبحثين؛ كان عنوان المبحث الأول الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (حوكمة مرفق التعليم العالي، الشفافية الإدارية)، في حين تناولنا في المبحث الثاني: دراسة أهم الآليات القانونية والتشريعية لتكريس فاعلية الشفافية الإدارية مع المرور على استخلاص العلاقة بين مبدأ الشفافية الإدارية وحوكمة التعليم العالي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (حوكمة مرفق التعليم العالي، الشفافية الإدارية)

حظيت الحوكمة باهتمام كبير من طرف صناع القرار في السنوات الأخيرة، فكانت محور لقاءات وندوات كللت بتوصيات حثيثة داعية إلى زيادة الوعي والفاعلية للاهتمام بنظام الحوكمة لاسيما في الدول النامية المتطلعة لبناء الديمقراطية الناشئة ومحطة كتابات للمفكرين ورجال القانون الذين عكفوا على إبراز مزاياها كمؤشر لتحقيق التنمية الإدارية وتعزيز معايير الشفافية الإدارية، المساءلة والمشاركة، ولقد أخذت الحوكمة عدة تسميات منها الحكم الرشيد، الحكمانية، الحاكمية.

وسنتطرق من خلال دراستنا لهذا المبحث إلى مفهوم الحوكمة وحوكمة مرفق التعليم العالي بوجه خاص مع تسليط الضوء على أهمية الحوكمة ومراحل التطبيق في المطلب الأول لنعرج على بيان مفهوم الشفافية الإدارية، أبعادها ومتطلباتها، في المطلب الثاني.

المطلب الأول: حوكمة مرفق التعليم العالي: المفهوم، أهدافها ومراحل تطبيقها.

تعرض موضوع حوكمة مرفق التعليم العالي من حيث مفهومه، أساسياته، أساليب تطبيقه وحصر أهدافه إلى اسهاب كبير من كتابات المفكرين والباحثين كل في مجاله.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة

تعرف الحوكمة من المنظور الاقتصادي على أنها " مجموع القوانين والنظم والقرارات التي ينجم عن تطبيقها تحقيق الجودة والأداء عن طريق اختيار السبل الفعالة للوصول لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة أو الشركة"[1].

أما تعريف الحوكمة في المنظور الإداري فهي تعبر عن الأسلوب الإداري الذي يدفع إلى تحقيق قيم الإنصاف و تبني الشفافية والتحلي بالمصداقية، والخضوع للمساءلة، وتعريف أطراف العملية الإدارية بالخبرات والمعلومات اللازمة، بحيث تكون الأهداف واضحة، والفرص عادلة"[2].

أما بخصوص تعريف حوكمة مرفق التعليم العالي فقد عرفتها الوكالة الكندية للتطوير الدولي " عملية إعادة هيكلة الجامعات انطلاقا من تغيير طريقة إدارة الشؤون الداخلية للمؤسسة، حيث تعتبر حوكمة

---

[1] خالد الربابعة، وآخرون، نظريات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، ط 1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص55.

[2] ابراهيم الخلوف الملكاوي، الحوكمة المفاهيم والممارسات، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023، ص21.

الجامعات من التوجهات الرامية إلى بناء الطابع العالمي للتعليم العالي"[1].

وتعرف حوكمة مرفق التعليم كذلك على أنها ذلك "النهج الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة مرفق التعليم العالي وكيفية إدارة كلياتها و أقسامها العلمية تنفيذا للتوجهات العامة وعملا بخطة إستراتيجية لإحداث عملية التطوير"[2].

و ينصرف مفهوم حوكمة مرفق التعليم العالي إلى الجهود المبذولة الهادفة إلى إضفاء قدر من الترتيبات على أساليب التنظيمية والتعليمية لكامل أجهزة المرفق الجامعي.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة مرفق التعليم العالي

يعتبر مرفق التعليم العالي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والمجتمعية لما تحققه من متطلبات المجتمع وسوق العمل المحلية، الأمر الذي ولد الحاجة إلى تبني نظام الحوكمة التي تعد فلسفة النجاح والتميز، وأداة التغيير التنظيمي الإداري الناتج عن الأخذ بضوابط الحوكمة وقواعدها، وتفعيل مجمل مبادئها الداعمة إلى تحقيق الشفافية والنزاهة وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية، وفرض مبدأ المساءلة عن كل التجاوزات اللاأخلاقية وغير القانونية، نتيجة سوء استغلال السلطة أو القيام بالوظيفة التي تجر إلى تكوين عتمة الفساد الإداري في الأجهزة الإدارية لمرفق التعليم العالي.

وتكمن أهمية تطبيق نظام الحوكمة في التعليم العالي في مجمل الآثار والقيم الايجابية التي ترتبها على المحيط الداخلي لمرفق التعليم العالي وعلى المستوى السياسي والقانوني وكذا على المستوى الدولي والإقليمي.

أولا: أهمية الحوكمة على المستوى الداخلي للجامعة: تبرز أهمية تطبيق نظام الحوكمة بالنسبة لإدارة مرفق التعليم العالي في تبني هذا الأسلوب وجعل منه نمطا إداريا حديثا من شأنه تنمية قدرات مرفق التعليم العالي في بناء إستراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات جد فعالة تسوق إلى تحسين الأداء بشكل صحيح وإدراك الجودة الشاملة في التعليم العالي.

كما تتجلى أهمية الحوكمة بالنسبة للعاملين في تحقيق وضمان النزاهة لكافة العاملين، في توزيع المهام والخدمات الإدارية بين العاملين بطريقة عادلة، مما يقضي على الاختلافات ويحقق العدالة، ويصبو إلى ضمان الاستقامة ويحقق الرضي والولاء الوظيفي لجميع العاملين ويعزز الثقة لديهم، ويؤدي إلى تنمية مهاراتهم مما يزيد من الاعتزاز بانتمائهم للمرفق التعليم العالي.

---

[1] أبوبكر بوسالم وآخرون، مقارنة معيارية لقياس الحوكمة في الجامعات الجزائرية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل، المجلد 04، العدد01، جوان 2020، ص138.

[2] سهام شيخاوي، إشكالية الحوكمة والقيم التنظيمية في الجامعة- دراسة حالة عينات من الجامعة الجزائرية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2015 -2016.، ص97.

ثانيا: أهمية حوكمة مرفق التعليم العالي من الناحية السياسية والقانونية:

تهدف حوكمة مرفق التعليم العالي إلى إرساء معالم الديمقراطية التشاركية، وتضييق دائرة المركزية الإدارية، وتساهم في بناء دولة المؤسسات، وتحقيق مبدأ المشروعية الذي يعني خضوع كافة الحكام وصناع القرار لسلطان القانون، وإلى تدابير المحاسبة والمساءلة"[1] كما تعمل الحوكمة على تنفيذ جميع الأنظمة والقوانين والإجراءات في مرفق التعليم مطابقة مع المعايير الوطنية والدولية للحقوق والحريات والعدالة.

ثالثا: أهمية حوكمة مرفق التعليم العالي على المستوى الدولي والإقليمي: نظرا لتعاظم حدة المنافسة التي أفرزتها تأثيرات العولمة وتداعيات الثروة المعلوماتية للجيل الرابع"فإن التكفل بالممارسة الجيدة لمبادئ الحوكمة ومعاييرها ومؤشراتها والإلمام بمستوياتها والأهداف المرسوم تحقيقها يمهد بالضرورة إلى تحقيق الميزة التنافسية الدولية والإقليمية في مجال البحث العلمي وبلوغ السمعة الأكاديمية والعلمية"[2].

الفرع الثالث: مراحل تبني الحوكمة في مرفق التعليم العالي

تمر عملية إدراج نظام الحوكمة في الممارسات الإدارية لمرفق التعليم العالي بجملة من المراحل نوجزها على النحو التالي:

أولا: مرحلة اشاعة ثقافة الحوكمة: تعرف هاته المرحلة بالمرحلة التمهيدية لاحتواء نمط جديد في التسيير الإداري، يكتسي طابع الإلزام، ويفرض حتمية إعماله، حيث تقوم هذه المرحلة على فكرة إشاعة ثقافة الحوكمة في الوسط الجامعي وتستند على توضيح معالم الحوكمة، وبيان أهم أبعادها، فضلا عن دورها الرامي إلى تحقيق مستوى الأداء لدى العاملين واستثمار قدراتهم في سبيل بعث حداثة مرفق التعليم و إرساء قيم التطوير والتغيير، مع توجيه الأطراف الفاعلة إلى أهمية ومفعول الحوكمة كأسلوب رشيد للتسيير الإداري والمالي والرقابي على منظومة التعليم العالي وتحقيق الريادة والتميز و رفع كفاءة الجامعات.

ثانيا: مرحلة بناء حوكمة مرفق التعليم العالي: إن تطبيق نظام الحوكمة في مرفق التعليم العالي يحتاج بنية أساسية لأجل التطبيق الواقعي لمبادئ هذا النظام وإضفاء قدر من الترتيبات التنظيمية على مجمل الممارسات الإدارية والتنظيمية في كامل هياكل مرفق التعليم العالي، و لا يمكن بلوغ بناء و رصانة الحوكمة إلا من خلال إعادة هندسة الهياكل الإدارية التي تشكل الهيكل المؤسساتي التنظيمي من أعلى مستوى إلى غاية الوصول إلى الأساس القاعدي، مع فرض الضوابط القانونية و الإجرائية التي تفرض حتمية إرساء بناء دعامة الحوكمة دون

---

[1] هارون بولفوال، بوزيان حماني، دور الشفافية في تحسين أداء الأجهزة الإدارية بالإدارات العمومية الجزائرية (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، مجلة علمية سداسية تصدر عن مخبر المالية، الجباية والتأمين، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي (الجزائر)، العدد 07، جوان 2017، ص 545.

[2] مسعود بن علي الحارثي، الحوكمة الجامعية نحو تعزيز الجودة والتنافسية، تاريخ النشر 2022/10/18 على جريدة الرؤية، تم الاطلاع يوم:12 مارس 2024، على الموقع: https://alroya.om/post/310055

إغفال البعد الأخلاقي و القيمي وكذا البعد الاجتماعي حيث تشكل هذه الأخيرة فيما بينها فواعل بناء الحوكمة الرشيدة لمؤسسات التعليم العالي.

ثالثا: مرحلة تحديد برنامج زمني مع رسم خطة إجرائية لحوكمة مرفق التعليم العالي: إن إحراز تطبيق متكامل لحوكمة مرفق التعليم العالي يتطلب برنامج معياري زمني مدعوم بجدول أعمال مع تحديد المهام وفق نماذج مثالية تضمن التقيد بالآجال والالتزام بالأهداف المنشودة والمتوقعة[1].

رابعا: مرحلة التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة من الجانب الإجرائي والعملي:

تشكل هاته المرحلة الانطلاقة الفعلية لتنفيذ حوكمة مرفق التعليم العالي، وذلك بتهيئة جميع الأطراف الفاعلة للأخذ بمبادئ الحوكمة وتطبيقها بصورة صحيحة وسليمة.

خامسا: مرحلة التطوير ومتابعة برنامج الحوكمة:

ترتكز هاته المرحلة على عمليات الرقابة الداخلية والخارجية لضمان تنفيذ والتطبيق الجيد لجميع المراحل السابقة بعناية، ويستدعي ذلك لجان رقابة قائمة على ذلك تكون مطالبة بتطبيق القانون لإتمام برنامج الحوكمة وتقديم التقارير المالية والإدارية وكذا رصد النتائج والنقائص المتوصل إليها لأجل تداركها والوصول لاحتواء ورسم نموذج مثالي لحوكمة مرفق التعليم العالي.

المطلب الثاني: الشفافية الإدارية: مظاهرها وضروريات تجسيدها

تعتبر الشفافية الإدارية من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة الباعثة على رسم أطر الإدارة المفتوحة من خلال حرية الاطلاع على المعلومة ونشرها، مع إشراك الجميع في مجريات اتخاذ القرارات في صورة تعكس ممارسة الديمقراطية التشاركية التي تشكل مظهر من مظاهر انفراج اللامركزية الإدارية وتضييق خناق المركزية، ودحر التعقيدات الإدارية.

الفرع الأول: مفهوم الشفافية الإدارية

يعتبر مبدأ الشفافية من الأدبيات الإدارية المعاصرة الوافدة على حقل الممارسات الإدارية لمرفق التعليم العالي التي أخذت حيزا كبيرا من المفاهيم المتفاوتة بالنظر لميدان الممارسة أو الدراسة, كل دارس حسب الزاوية التي يراها تمكنه من تقريب المفهوم والإلمام بتفرعاته، ورسم أبعاده، حيث تبقى الشفافية الإدارية مفهوم له صلة وتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى كالمكاشفة، النزاهة، الإفصاح، الوضوح، الإخلاص، العدالة، يصعب رسمه بمفهوم جامع، وسنستعرض أهم المفاهيم التي تناولتها بعض الهيئات والباحثين بهذا الخصوص:

[1] ابراهيم الخلوف الملكاوي، مرجع سابق، ص48.

تعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية الإدارية على أنها "حرية تدفق المعلومات والمعرفة بأوسع مفاهيمها"[1]

وذهب الطوخي إلى تعريف الشفافية بتعبيره "الشفافية الإدارية هي عمل الإدارة العامة في بيت من زجاج، كل ما به مكشوف للجمهور والعاملين"[2].

ويساق مفهوم الشفافية "على الوضوح والعلانية، وهي نقيض السرية والعتمة، وتعني الانفتاح على الجمهور من خلال نشر وتوفير المعلومات غير السرية، والإفصاح عنها، وسهولة الوصول إليها، بحيث تكون متاحة للجميع"[3].

ومن خلال المفاهيم السابقة رأينا أنه يمكننا تعريف الشفافية الإدارية لمرفق التعليم العالي على أنها "مجمل السلوكيات والإجراءات التي رصدتها الجامعة الجزائرية لبلوغ التشريعات والقوانين والاستفادة من المعلومات للمشاركة في صنع القرار ودحر الفساد الإداري".

الفرع الثاني: مجالات تحديد مستويات الشفافية الإدارية في مرفق التعليم العالي

إن بيان مستوى التجسيد الفعلي للشفافية الإدارية في مرفق التعليم العالي يظهر من خلال عدة ميادين وفق ما يلي:

أولا: الشفافية في إجراءات العمل والحصول على المعلومة: يتطلب بيان مستوى الشفافية الإدارية إتاحة المعلومات واللوائح والمذكرات التنظيمية لجميع الفاعلين في مرفق التعليم العالي ولكل من له مصلحة في ذلك بغية إشراكهم في عملية الرقابة، كما يجب أن تكون إجراءات العمل بالنسبة للعاملين غير غامضة ومشوبة بلبس تؤدي بالموظف إلى الوقوع في ارتكاب أخطاء جسيمة تزج به للامتثال والتعرض للمحاسبة والمساءلة الإدارية.

ثانيا: شفافية اتخاذ القرارات: تتحقق الشفافية الإدارية في صورة مشاركة الأفراد في عملية صناعة القرار من خلال ضمان العملية التشاركية في شاكلة الديمقراطية التمثيلية.

ثالثا: الشفافية في المساءلة الإدارية: تكمن أهمية المساءلة في كونها تحصيل حاصل لمبدأ تطبيق مبدأ الشفافية الإدارية إذ تعد المساءلة الإدارية إجراء وقائي للحد من التأثيرات السلبية للفساد الإداري والبيروقراطية وعلى هذا الأساس تعد المساءلة إستراتيجية أساسية في بيان المستوى الذي تم بلوغه من أثر ممارسة مبدأ الشفافية الإدارية.

---

[1] محمد حمدود، مراد بن مهدي، واقع المساءلة وحكم القانون كآليتين لمحاربة الفساد الإداري، مجلة استراتيجيات التحقيقات المالية والاقتصادية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة ، مجلد03، رقم2، 06 -11-2012، ص95.

[2] فريحة بوشباط، فعالية الشفافية في مكافحة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الوقاية من الفساد رقم 01-6،مجلة الإحياء، كلية العلوم الإنسانية جامعة باتنة 01، الجزائر، المجلد24، رقم 01، 31-01-2024، ص238.

[3] ابراهيم الخلوف الملكاوي، مرجع سابق، ص78.

رابعا: شفافية فعالية الاتصال: إن الإدارة التي تعتمد على نشر المعلومة كاملة والمصارحة والمشاركة تكون بذلك قد أرست قواعد الاتصال الفاعل الذي يعتمد على الرسائل أو الكلمات أو أي سبيل آخر يمكن من مشاركة المعلومة حول موضوع ما، فكلما كان الاتصال الإداري فعالا على مستوى العمل الإداري بتوافر المعلومة المتعلقة بالتسجيلات، وفرص العمل المتاحة وكذا النشر الواسع لكامل التنظيمات ومذكرات العمل، ومختلف التظاهرات العلمية، والاختبارات المهنية تصاعد منحنى الشفافية الادارية.

خامسا: شفافية التشريعات والأنظمة والقوانين: كلما اتسمت القوانين والتشريعات والأنظمة بالتعقيد صعب على المخاطبين بها تطبيقها والرضوخ لسلطاتها وعلى هذا الأساس يتطلب أن تتصف بنوع من البساطة وتعتمد المفردات المتداولة، وتتميز بالعلنية بعيدا عن الضبابية والغموض، فكلما زادت تجلي محتوى ومفهوم التشريعات والقوانين زاد مستوى الشفافية الإدارية وترسخت ثقافتها في مؤسسات التعليم العالي.

سادسا: شفافية الأداء الإداري: يستمد تقييم الأداء أهميته من توافر المعلومات اللازمة للأفراد بخصوص علاواتهم، الترقية، النقل، تقلد المناصب النوعية، والتي تزيد من دافعية العاملين وتنمية رضاهم الوظيفي، إذ أن ثقة العاملين في عدالة القيادة وتعاملها بشفافية في كل ما يخص الجانب المتعلق بالأداء الإداري يعكس الصورة الحقيقية لمستوى الشفافية في المؤسسات الجامعية.

الفرع الثالث: ضروريات نجاعة الشفافية الإدارية

يتطلب توظيف مبدأ الشفافية الإدارية في مرفق التعليم العالي مجموعة من المتطلبات بهدف تذليل الصعوبات التي تقف كحاجز يحد من فعالية الشفافية الإدارية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: المتطلبات التكنولوجية والإدارية: يتأكد الهدف من مبدأ الشفافية الإدارية بتوافر مجموعة من المتطلبات لتعزيز مفهوم الشفافية من خلال تطبيق نظام الهندرة الإدارية والتي تقوم على" إعادة التقييم المبدئي والأساسي وإعادة تصميم العمليات الإدارية بصفة جذرية بشكل يرفع الأداء والكفاءة ويقلل التكلفة في انجاز العمل"[1] ويتضح هذا من خلال آليتين:

1)- استخدام التكنولوجيات الحديثة وإدماجها لتطوير مستوى الشفافية الإدارية: إذ تلعب الأساليب الحديثة التي أفرزها الثورة التكنولوجية دور لا يستهان به في تحقيق الشفافية الإدارية، وهو ما دفع بالقائمين على شؤون البلاد إلى الاتجاه نحو اتخاذ قرارات تمهد لإدماج مجمل تلك الآليات في منظومة العمل الإداري للمرافق العمومية وفق استراتيجيات، ولعل أهمها إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013" التي تقوم على عدد من المحاور من بينها محور الرقمنة الذي انتهجته وزارة التعليم العالي مع تعميمه على جميع المؤسسات الجامعية والمعاهد لخلق تنمية إدارية ترفع من كفاءة وفاعلية جهاز مرفق التعليم العالي وتصبو إلى تغيير الأنماط السلوكية والتنظيمية.

[1] صدام خمايسية، الحوكمة الالكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، عالم الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص21.

أفرزت الرقمنة في التعليم العالي مظاهر النجاعة وتحقق مبدأ الشفافية في عدة صور منها، المكتبات الرقمية، البوابات الالكترونية، المنصات الرقمية، والتي ساهمت إلى حد بعيد في تذليل الصعوبات وتوفير الوقت على الطلبة في سبيل الحصول على المعلومة ومعالجتها بطريقتهم الخاصة مما يحقق تحسين المعلومة ويضفي عليها طابع الجودة.

إن عملية رصد المعلومات وفق الآليات الإدارية الحديثة من منصات رقمية يتطلب اتخاذ جميع التدابير والإجراءات للحماية من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهددها باستخدام تقنيات أمن المعلومات.

2)- الاهتمام بتطوير مهارات وقدرات المورد البشري: أشارت العلوم الإدارية الجامعية الحديثة إلى الاهتمام بالمورد البشري على اعتباره المحور الرئيس في المرفق الجامعي ولذلك لابد من الاهتمام برأس المال الفكري وتطوير مهاراته الفكرية والذهنية والتقنية بما يرفع من مستوى الاستعداد والجاهزية للتحكم في المعلومة وضوابط إتاحتها ومعرفة مواطن التحفظ والحجب خاصة في تلك التي تتطلب نوع من السرية.

ثانيا: المتطلبات التنظيمية والقانونية: إن الارتقاء بمستويات الشفافية الإدارية يستلزم بالضرورة تطوير التنظيمات والتشريعات وتحديثها وتحيينها لتواكب المستجدات، ومعالجة النصوص الغامضة مع العمل على سن قوانين تسمح بالوصول إلى المعلومة ونشرها وإشهارها، وتجرم تقييدها حتى تكون متاحة بالقدر الكافي الذي يمكن الاستفادة منها، وإخضاعها للرقابة والمساءلة على أسباب حجبها، حيث يعد حق قانوني كرسته المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية وباركته كل الدساتير جوهره مبدأ المساواة في الاستفادة من المعلومة.

ثالثا: متطلب توفر الإرادة السياسية: إن توافر الإرادة السياسية الحقيقية في صورة تقديم الدعم المادي أو المعنوي من شأنه إضفاء دفع لنجاعة الشفافية الإدارية حيث تعبر " الإرادة السياسية عن التصميم عن الفعل والجرأة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب وتحويل ما جاء في النصوص القانونية إلى ممارسات فعلية واقعية"[1] فالإرادة السياسية آلية تحويل القانون إلى ثقافة وهذا يعكس صورة إصرار القائمين على مرفق التعليم العالي من أعلى هرم في السلطة و تبيت إرادة سياسية صادقة وسليمة في سبيل بعث الشفافية الإدارية في كامل أجهزة المرفق الجامعي.

رابعا: متطلب نشر ثقافة الشفافية الإدارية ودرجة الوعي بأهميتها: ويتم تحقق هذا المطلب من خلال القيام:

- بإجراءات بحوث علمية بهدف تأمين المعلومات والخبرات للاعتماد عليها، وإعادة برمجة المورد البشري.
- بوضع برامج تثقيفية للعاملين تتعلق بمحور الشفافية، تبين الأبعاد التنظيمية والإدارية لمبدأ الشفافية الإدارية.

[1] أمال قرامي، الإرادة السياسية والإرادة المواطنة، تاريخ النشر13-08-2021، تم الاطلاع يوم:2024/03/09، على الموقع الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=728109#google_vignette

المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي والقانوني للشفافية الإدارية وعلاقتها بحوكمة مرفق التعليم العالي

حظيت الشفافية الإدارية بأهمية بالغة من قبل الدول والمنظمات كمبدأ من المبادئ الأساسية لإرساء نظام الحكم الراشد في الشؤون العامة، وقد أخذت الجزائر على عاتقها العمل على تقديم كل التدابير والمتطلبات الباعثة على ترسيخ ثقافة الشفافية الإدارية وسنتعرض لأهم الأجهزة الدولية والوطنية الداعمة للشفافية الإدارية في المطلب الأول، مع بيان علاقة مبدأ الشفافية الإدارية بحوكمة مرفق التعليم العالي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي والقانوني الداعم لمبدأ الشفافية الإدارية

تنامت المطالب الحثيثة من غالبية الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى الإسراع في وتيرة عقد اتفاقيات دولية تمهد للتأسيس لإنشاء أجهزة دولية وإقليمية ووطنية يناط لها تحمل القيام بدراسات تصب في إطار تدويل موضوع الشفافية الإدارية وجعلها مقاربة للقضاء على أخطبوط الفساد الإداري وتشعباته اللامتناهية، ووضع الأطر التشريعية المرتبطة بممارسة الحق في النفاذ إلى المعلومة.

لقد تجلت الإرهاصات الحقيقية لميلاد أجهزة لمحاربة الفساد الإداري، وتعزيز مبدأ الشفافية الإدارية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفق ما جاء في نص المادة 19 التي نصت " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، والتماس الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة دون تقيد بالحدود الجغرافية " وإذا قمنا بقراءة لنص المادة فهي دعوة إلى تجسيد مبدأ الشفافية الإدارية بما يكفل حق الفرد في الحصول على المعلومة بكل حرية تدعمه أجهزة دولية وإقليمه ووطنية وتكرسه التشريعات الوطنية ولعل من أهم الآليات الدولية منظمة الشفافية الدولية.

حيث يرجع تاريخ إنشاء المنظمة إلى عام 1993م من طرف مدير البنك الدولي السابق " بيتر ايجن" حيث كللت تلك الاجتماعات بانعقاد اجتماعا أخير في جامعة "غوت نهجن الألمانية" معلنا ميلاد المنظمة الدولية للشفافية الحاملة لشعار خلق عالم تغيير نحو عالم دون فساد.[1]

أما على المستوى الوطني عملت الجزائر على وضع الأطر المؤسساتية والقانونية للشفافية الإدارية، وعلى اعتبار الجزائر كانت ولازالت وفية بتنفيذ التزاماتها الدولية فقد كان لها فضل الأسبقية في تجسيد الالتزام الوارد في المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقاضية بإلزامية جميع الدول الأعضاء بإنشاء هيئة متخصصة ومستقلة لمكافحة الفساد، وهو ما جسدته الجزائر فعلا من خلال القانون 06-01 المؤرخ في 20-02-2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، حيث جاء في نص المادة الأولى أنه يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير

[1] كريمة بقدي، الآليات الدولية لمكافحة الفساد، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، الجزائر، المجلد 09 العدد 02، 31ديسمبر2022، ص82.

القطاعين العام والخاص"[1] وبالرجوع إلى نص المادة 10 من نفس القانون نجد أن المشرع فرض البحث عن سبل تعزيز الشفافية لمحاربة آفة الفساد الإداري في القطاع العام والخاص من خلال عبارة " تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية"[2].

وقد أورد المشرع في الباب الثاني من القانون 06-01 المعدل والمتمم والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته أهم بعض الممارسات الإدارية التي تخضع لمبدأ الشفافية وتخص:

- إبرام الصفقات العمومية في جو من النزاهة والشفافية والمنافسة الحرة.
- الشفافية في توظيف الموظفين.
-التصريح بالممتلكات للموظفين لضمان الأداء النزيه في الوظيفة.

وعلاوة على ما سبق نجد أن المشرع الجزائري لجأ في عملية تسبيب القرارات الإدارية التي تعد وجه من أوجه النشاط الإداري إلى مراعاة الشفافية الإدارية في تسبيب القرارات الإدارية في صلب القرار لتمكين القاضي من الرقابة على مدى مشروعيتها، حيث تلتزم الإدارة بالإفصاح عن الأسباب الواقعية والقانونية الدافعة لاتخاذ القرار مما يشكل جانب أساسي لتعزيز الوضوح مكافحة الفساد و ممارسة الشفافية، وهذا ما ذهب إليه المشرع بخصوص هذا السياق في نص المادة 11 من القانون 06-01 المعدل والمتمم والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنه " لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية، يتعين على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا باعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وكيفية اتخاذ القرارات فيها "[3].

كما يجب التنويه على أن المادة 17 من القانون 06-01 السالف الذكر التي تعد النص القانوني الذي تم بموجبه إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد، وبالرجوع إلى نص المادة 202 من دستور 2016 والتي جاءت بمثابة تعريف للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد وبيان طبيعتها نجدها تنص على أنه " تؤسس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وهي سلطة إدارية مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية، تتمتع بالاستقلالية

---

[1] خالد ليتيم، عبد الحفيظ مسكين، الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته- إشارة الى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد، مجلة معارف مجلة علمية محكمة، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، المجلد 13،العدد01 ، 30-06-2018، ص183.

[2] المادة 10: من القانون 06 – 01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموفق ل 20فيبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 14، الجزائر ، المؤرخة في: 2006/03/08.

[3] المادة11: من القانون 06 – 01 .

الإدارية والمالية..."[1] و قد تعززت هذه الآلية بمكانة دستورية في التعديل الدستوري2016 في طيات الفصل الثالث تحت عنوان "المؤسسات الاستشارية" وقد خصها المشرع الدستوري بتسمية جديدة في مرحلة لاحقة ضمن التعديل الدستوري لعام 2020[2] بمقتضى المادة 204 حيث أصبحت تسمى" السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته[3] وعند التمعن إلى مصطلحات المكونة لهاته التسمية يتضح أن المشرع في انتقاءه لمفرداتها على هذه الحال يؤكد مقاربة الوقاية من الفساد باعتماد الشفافية الإدارية.

وفي خطوة موالية ونظرا للأهمية البالغة لدور هاته الآلية في تعزيز مبدأ الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد، اصدر المشرع الجزائري القانون 22-08 بتاريخ 05 /2022/05 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحيتها، ونظمها من خلال الفصل الثاني بعنوان "صلاحيات السلطة العليا"[4] الذي جمع مؤشرات الشفافية والنزاهة كما دعا إلى ضرورة تعزيز قواعد الشفافية الإدارية، وإشراك المجتمع المدني لخلق شبكة تفاعلية تجسد العمل الجماعي و تضافر الجهود لجميع شرائح المجتمع في سبيل تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد وهو ما نص عليه المشرع في القانون سالف الذكر في نص المادة 05 " وضع شبكة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد و مكافحته".[5]

إن عملية إشراك دور المجتمع المدني يعتبر كمبدأ وقائي في ممارسة الشفافية ومكافحة الفساد من خلال الدور الموكل له والذي يتجسد في عملية جمع ونشر كل المعلومات والوثائق المساعدة على مكافحة الفساد والابلاغ عنها بصفة آنية.

---

[1] المادة 202 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437، الموافق لـ 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14، الجزائر، المؤرخة في 07 مارس 2016.

[2]- المرسوم الرئاسي رقم 20 – 242، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في الاستفتاء 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

[3] أحمد عميري، أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية طبقا للتعديل الدستوري لسنة 2020- السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته أنموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، الجزائر، المجلد07، العدد01، 2021/06/29.، ص 60.

[4]- القانون 22-08، المؤرخ في 04 شوال 1443، الموافق لـ05ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحيتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 32، الجزائر ، المؤرخة في 2022/05/14.

[5]- المادة 05 من القانون 22-08.

المطلب الثاني: علاقة الشفافية بحوكمة مرفق التعليم العالي

تعتبر الشفافية الإدارية من أهم المبادئ الرئيسية لهندسة حوكمة مرفق التعليم العالي، وقد شددت الوزارة الوصية على ضرورة إضفاء الشفافية وبعث كامل مقوماتها في الهياكل الإدارية والبيداغوجية لمنظومة مرفق التعليم العالي، نظرا لطابعها المقوم للممارسات اللاأخلاقية والتجاوزات غير القانونية التي من شأنها خلق بؤر الفساد وتعكير صفوة عصرنة القطاع الرامي إلى تحقيق حوكمة جيدة وبلوغ معايير الميزة التنافسية وجودة الأداء في مخرجات البحث العلمي.

قد تم إدراج مبدأ الشفافية في الجانب الإداري لمرفق التعليم العالي لاجتثاث الممارسات الفردية الموصوفة بالضبابية التي طغى عليها داء البيروقراطية، وشملها الإهمال و اللامبالاة، وقيدها طابع السرية والولاء لفكرة الاحترافية في الإجراءات الإدارية وتمجيد الأسلوب التنظيمي التقليدي ذو الطابع الروتيني في الممارسات الإدارية لمرفق التعليم العالي، وتغييب حق الديمقراطية الإدارية من خلال منع طاقم هيئة التدريس والطلبة والعاملين في المشاركة في اتخاذ القرارات وكل هاته الايجابيات التي أفرزتها تطبيقات الشفافية الإدارية تعد بمثابة مؤشرات الحوكمة الرشيدة للمرفق الجامعي.

كما تتجلى علاقة الحوكمة بالشفافية الإدارية من خلال تطبيقات ومستويات الشفافية الإدارية، فكلما كان تطبيق الشفافية الإدارية بفاعلية انعكس إيجابا على جل مستوياتها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق حوكمة جيدة، فالشفافية ارتباط وثيق بالحوكمة في تكوين علاقة تكاملية إذ لا يمكن ممارسة الحرية الأكاديمية، والمشاركة في اتخاذ القرارات، ومحاربة الفساد الإداري في الوسط الجامعي ما لم تتوفر المعلومة، ولا يمكن تحقق هذا إلا من خلال مبدأ الشفافية الإدارية التي تشكل ركيزة رئيسية في حوكمة مرفق التعليم العالي.

خاتمة:

إن نظام حكامة مرفق التعليم العالي، نظام يتنافى والأسلوب الاحتكاري للمعلومة، يرسخ لثقافة الشفافية ويدعم نفاذ المعلومة لكامل الفاعلين ويدفع إلى رفع مستوياتها بتسخير جميع متطلباتها البشرية والمادية واللوجستية، لذا عمدت الدولة الجزائرية إلى خوض معركة نجاح عصرنة المرفق الجامعي وتحديثه وهندسة حوكمته، وفق منظور هادف يقوم على أساس توظيف التكنولوجيا الحديثة، وتطوير برامج الشفافية الإدارية وتتجلى عزيمة الدولة في المضي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023 – 2027).

ولقد خلصنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

-ضعف التقارير الإدارية والمالية المتعلقة بمتابعة تطوير برنامج الحوكمة ومتابعتها في مرفق التعليم العالي، والتي غالبا ما تمتاز بالمغالاة والمغالطات.

-لا يمكن تحقيق الحوكمة الجيدة في مرفق التعليم العالي في ظل التعقيدات والإجراءات الغامضة في مجال تطبيق مبدأ الشفافية الإدارية.

-تعمل الشفافية الإدارية في مرفق التعليم العالي على ترسيخ الثقافة الديمقراطية والمساءلة، وتحقيق النزاهة والموضوعية، أساس جيد للاستقامة، وتعد محور عمليات التنمية الإدارية والتطوير.

-قصور التشريعات الناظمة للشفافية الإدارية لا سيما فيما يخص وضع قوانين تسهل الحصول على المعلومة، وتجرم حجب المعلومة وحبسها وعدم إتاحتها للاطلاع عليها.

-لحوكمة مرفق التعليم العالي علاقة تكاملية بمبدأ الشفافية الإدارية، فكلما توافرت مستويات الشفافية على أعلى مستويات انعكس ايجابا على مستوى الحوكمة والعكس صحيح.

وعلى ضوء ذلك يمكن تقديم جملة من الاقتراحات أهمها:

-العمل على نشر الوعي بمدى الدور الفعال للحوكمة في الوسط الجامعي، والتركيز على أهمية الشفافية الإدارية وعلاقته بمبدأ المساءلة كمحور استراتيجي في الحوكمة على ضوء الارتباط الوطيد بين المفاهيم ودورها في محاربة الفساد الإداري.

-العمل على تجسيد الشفافية الإدارية في مرفق التعليم العالي من خلال فتح قنوات اتصال مباشرة بين جميع الأطراف الفاعلة في مرفق التعليم العالي، والحرص على استخدام التكنولوجيات الرقمية بنظم معلوماتية تتصف بالدقة والوضوح، و تخضع لعملية التحين و التطوير.

-الاستفادة من النماذج الأجنبية لمجمل الجامعات الناجحة في تجسيد حوكمة المؤسسات التعليمية والاستفادة من الخبرات المستخلصة، وتوظيفها بما يتلاءم والبيئة التنظيمية والإدارية للجامعة الجزائرية.

-رصد جميع العوائق التي تحد من القيمة العملية لمبدأ الشفافية الإدارية في مرفق التعليم العالي، ومحاولة تذليلها من خلال طرحها ضمن فعاليات ملتقيات علمية أو بحوث أكاديمية، لاقتراح الحلول وتبادل الآراء.

- إدراج مبدأ الشفافية الإدارية ضمن مدونة سلوك الأخلاق الخاصة بمرفق التعليم العالي، مع مراعاة الإشارة إلى أهميتها وطابعها الأخلاقي ذو البعد الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المؤلفات.

- ابراهيم الخلوف الملكاوي، الحوكمة المفاهيم والممارسات، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023.

- خالد الربابعة، وآخرون، نظريات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، ط 1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

- صدام خمايسية، الحوكمة الالكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، عالم الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2013.

ثانيا: الرسائل والمذكرات العلمية

- سهام شيخاوي، إشكالية الحوكمة والقيم التنظيمية في الجامعة- دراسة حالة عينات من الجامعة الجزائرية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2015 -2016.

ثالثا: المقالات العلمية.

- أبوبكر بوسالم وآخرون، مقارنة معيارية لقياس الحوكمة في الجامعات الجزائرية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل، المجلد 04، العدد01، جوان 2020.

- أحمد عميري، أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية طبقا للتعديل الدستوري لسنة 2020- السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته أنموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت،الجزائر،المجلد07، العدد01، 2021/06/29.

- حمد حمدود، مراد بن مهدي، واقع المساءلة وحكم القانون كآليتين لمحاربة الفساد الإداري، مجلة استراتيجيات التحقيقات المالية والاقتصادية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، مجلد03، رقم2،06 - 2012-11.

- خالد ليتيم، عبد الحفيظ مسكين، الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته- إشارة إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد، مجلة معارف مجلة علمية محكمة، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، المجلد 13،العدد01 ، 30-06-2018.

- فريحة بوشباط، فعالية الشفافية في مكافحة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الوقاية من الفساد رقم 01-6،مجلة الإحياء، كلية العلوم الإنسانية جامعة باتنة 01، الجزائر، المجلد24، رقم 01، 31-01-2024. م

- كريمة بقدي، الآليات الدولية لمكافحة الفساد، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، الجزائر، المجلد 09 العدد 02، 31ديسمبر2022.

- هارون بولفوال، بوزيان حماني، دور الشفافية في تحسين أداء الأجهزة الإدارية بالإدارات العمومية الجزائرية (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، مجلة علمية سداسية تصدر عن مخبر المالية، الجباية والتأمين، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، العدد 07، جوان 2017.

رابعا: النصوص القانونية.

1/ الدساتير:

- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437، الموافق لـ 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14، الجزائر، المؤرخة في 07 مارس 2016.

- المرسوم الرئاسي رقم 20 – 242، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في الاستفتاء 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

- 2/ القوانين:

- القانون 06 – 01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموفق ل 20فيبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 14، الجزائر، المؤرخة في: 2006/03/08.

- القانون 22-08، المؤرخ في 04 شوال 1443، الموافق لـ 05 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحيتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 32، الجزائر، المؤرخة في 2022/05/14.

خامسا: المواقع الالكترونية.

- أمال قرامي، الإرادة السياسية والإرادة المواطنة، تاريخ النشر13-08-2021، تم الاطلاع يوم:2024/03/09، على الموقع الالكتروني https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=728109#google_vignette

- مسعود بن علي الحارثي، الحوكمة الجامعية نحو تعزيز الجودة والتنافسية، تاريخ النشر 2022/10/18 على جريدة الرؤية، تم الاطلاع يوم:12 مارس 2024، على الموقع: https://alroya.om/post/310055